الفصل السادس
حدود الدولة

الواقع أن الحدود ليست بمعطيات أولية ، على اعتبار أنها لم تتأكد إلا بعد أن أصبح للتجمعات البشرية ملء وكامل شخصيتها السياسية . هذا و« الحدود الخط » أو « خط الحدود » (للتفريق بينها وبين الحدود المنطقة أو المنطقة الحدودية كما سوف نرى) لم تبرز إلا مع التفكير القومي ، عندما أصبحت الحدود بمثابة الخط الذي وقفت دونه مقدرة الدولة في الامتداد اقتصادياً ، وكذلك بمثابة الخط الذي يشعر الناس ضمنه بأنهم جزء من مجموعة أو وحدة قومية وبالأمان. كما أن المثال السياسي أو الاجتماعي يؤدي الى تمايز المجموعات فيما بينها بالحدود . فكل هذه التعقيدات ، إن جاز التعبير ، والتي ذكرنا ، لا تعود للجغرافية . وبالتالي فالحدود تعبر عن واقع قام في الماضي ويستند الى عوامل جغرافية غير القائمة حالياً وعوامل غير جغرافية وبشكل خاص تاريخية واجتماعية . وهنا لا بد من الإشارة الى دور الدولة الفعّال في رسم الحدود ، والمتأتي عن فعالية المدى الاقتصادي للأمة ، المشروط بدوره بدرجة تطورها الاقتصادي ، الناتج بدوره عن مستوى تطور قوى الانتاج ونوع علاقتها بعلاقات الانتاج ، في نهاية المطاف .

لنعد الآن الى الملموس ، حيث يفترض التفريق بين « الحدود المنطقة والحدود الخط أو المنطقة الحدودية وخط الحدود أو التخوم والحدود » ، حيث يقابل الأولى : التخوم بالإنكليزية عبارة (Frontiers) والثانية : الحدود عبارة (Boundaries) ويقصد بالتخوم مساحات من الأرض ، بينما الحدود عبارة عن خطوط . كما أن التخوم طبيعية لأنها أجزاء من سطح الأرض ، بينما الحدود اختيرت وحددت بواسطة الانسان . بالإضافة الى ذلك فالتخوم ، سواءاً أكانت طبيعية أم لغوية أو دينية لا يمكن تحريكها أو زحزحتها، وقد تفقد بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم ولكنها تظل في موضعها على عكس الحدود التي تتغير وتتبدل ولا تظل على حال وخاصة في مناطق الصدام[1] .

(١) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١٣ - ١٤ .

وعلى سبيل المثال فجبال البيرينه تشكل الحدود المنطقة بين فرنسا واسبانيا : هذا والحدود تشير الى حدود سلطة الدولة وتحرك المجتمع لاختيار نوع السلطة التي يشاء ، أو بالأحرى تشاءه الطبقة الحاكمة أو الممثلة في الحكم ، بحيث يؤمن لها السيطرة على الطبقات الأخرى في المجتمع المعني . وفيما مضى كانت الحدود بمثابة خطوط للدفاع ، أما اليوم فوسائل الحرب الحديثة سلبتها هذه الصفة . هذا ويفترض في الحدود أن لا تعترض مرور وتبادل البضائع وكذلك الأفكار ، إنما هذا مجرد افتراض وليس واقع الحال .

هذا وباستثناء البحر ، ليس هناك من حدود طبيعية وقفت في وجه الجيوش الغازية ، وكما يشهد على ذلك التاريخ . ومع ذلك فهناك بعض الحدود التي تعتبر طبيعية ، وهي الحدود المنطقة بالطبع والتالية : البحر ، وهو أفضل حدود طبيعية ، مع الإشارة الى أنه لم يستعص على الغزاة (النورمنديون وغزوهم انكلترا ، التي تفتخر انها منذ سنة ١٠٦٦ لم يطأها غازٍ ، والاسكندر وردمه البحر أمام صور الجزيرة لبلوغها) وكذلك الأمر بالنسبة للجبال (هنيبعل واجتيازه الألب الى إيطاليا بالفيلة ، وكوتوزوف واجتيازه الألب الى فرنسا) وأيضاً الصحارى (خالد بن الوليد واجتيازه بادية الشام بين العراق وسوريا ، والجنرال لوكلير واجتيازه الصحراء الكبرى في الحرب العالمية الثانية) ، وبالطبع الأنهر الواضحة المعالم ، إنما القليلة الفاعلية من جراء تغيّر مجاريها وكونها نقاط الاكتظاظ السكاني ، وأخيراً الغابات التي خفت فاعليتها مع الزمن لاجتيازها من قبل الانسان (لويس كارلوس برستسوس وفتحه طرقاً في غابة البرازيل العذراء) .

ولكن تنبغي الإشارة الى أن الإنسان المحارب قد انتصر على الحدود الطبيعية عبر التاريخ فكيف به اليوم مع ما وصل اليه من كشوفات علمية وتقدم تكنيكي وتكنولوجي ، أما الحدود الاصطناعية ، وهي الحدود الخط التي تعتبر التجريد للحدود المنطقة ، فهي مختلفة الأنواع ومن صنع الانسان وتقسم الى خمسة أنواع : الجدران أو الأسوار الدفاعية (سور الصين العظيم وجدار هدريان وجدار برلين اليوم) ، المناطق الحرام أو المجردة من السلاح (المنطقة الحرام بين اسبانيا وجبل طارق) ؛ خطوط الطول وخطوط العرض (خط العرض ٤٩° درجة شمالي يفصل بين كندا والولايات المتحدة الاميركية) ، الخطوط الهندسية ، التي ترسم من نقطة الى أخرى (كما بين الجزائر ومالي) ، الخطوط المتفق عليها ، بالاستناد الى لغة السكان ، كالحدود بين يوغوسلافيا والنمسا وهنغاريا ورومانيا .

كما تنبغي الإشارة الى أن الحدود قضية معقدة ، فهي لا تقتصر فقط على اليابسة والتنظيم الأرضي للدولة ، بل تتعداها الى المسطحات المائية وأغوار الفضاء حول الكرة

الأرضية . ومع ذلك تبقى مشكلات الحدود البرية جوهر مضمون العلاقات السياسية بين الدول .

والآن بعد هذا الاستعراض التمهيدي الموجز كل الايجاز للموضوع سوف نتناول بشيء من التفصيل تعريف الحدود لمعرفة الفرق بين خط الحدود ومناطق الحدود ، وكذلك أنواع الحدود ، حيث نركز على أنواعها الاصطناعية ، والنتائج المتأتية عنها بشكل عام من وصل وفصل . فيما بعد نستعرض بشيء من الاسهاب الى حد ما وبأمثلة ملموسة ارتباط الحدود بالظاهرات الطبيعية ، حيث الجبال والغابات والمستنقعات والمسطحات المائية من أنهر وبحيرات وبحار ودورها الكبير في الفصل والوصل وأهمية موضوع المياه الاقليمية . بعد ذلك نستعرض ارتباط الحدود بالظاهرات البشرية ومن ثم بالظاهرات الفلكية والهندسية ، مختتمين هذا الفصل الكبير بدور الحدود السياسية مع القوى القومية في التكتلات الاقليمية .

تعريف الحدود : خط الحدود وأقاليم أو مناطق الحدود أو التخوم

تشير الحدود المنطقة الى نمو أو تقلص الدولة ، وفيها جزء كبير من ثقل التوازن السياسي العائد لها ، حسبما يرى ف. راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية الصادر عام ١٨٩٥ ، بحيث ينتهي للقول بما معناه أن الدولة القوية يظهر فيها ارتباط وثيق بين الحدود المنطقة وقلب الدولة ، وهي تعمل للحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها أقواها وأحسنها وتقيم فيها الاستحكامات العسكرية . ويُدعم هذا التدبير باتخاذ الجبال والأنهار بمثابة الحدود المنطقة . على أن راتزل أضاف الى المرتكزات الطبيعية المذكورة نوع السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحصول على الحدود الجيدة . وقد ساق نهضة المانيا السياسية وتغيّر حدودها وتوسعها كمثال للحدود المتغيرة تعبيراً عن نظريته العضوية للدولة[٢] . إنما بذلك يكون قد خرج من نطاق الجغرافيا السياسية ودخل نطاق الجيوبوليتيكا ، وهي كما رأينا غير الجغرافية السياسية .

كما أن راتزل حاول أن يضع قوانين خاصة لنمو وتطور الحدود . إنما كون كل حد سياسي له ظروفه وخلفياته التاريخية يحول دون تعميم هذه القوانين ، مع العلم أن بعضها بالامكان تطبيقه بشيء كبير من الصحة ؛ منها القانون التالي العام لنمو « المكان » التاريخي والقائل بأن « حدود المنطقة الأكبر تنمو على حساب حدود المنطقة الأصغر »[٣] . وكذلك القانون القائل « ان تطور الحدود هو السعي الى تبسيطها ، وان

---

(٢) أنظر د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٦ .

(٣) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٧ الذي اعتمد بدوره على كتاب برسكوت : J.R.V. Prescott , The Geography of Frontiers and Bounderies, London 1967.

التبسيط هو السعي الى تقصير مسافات الحدود »[٤] .

إنما يبدو لنا أن بروز مثل هذين القانونين ، في إطار تحركهما الطبيعي ، غير ممكن من دون الأخذ في الوقت نفسه بمقومات السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي ، كما مر معنا الآن ، وبذلك نصل ، بالنسبة للقانون الأول هنا ، الى العكس ، بحيث أن حدود المنطقة الأصغر يمكن أن تنمو على حساب حدود المنطقة الأكبر ، من جراء الفعل المتفوق للموارد المتاحة واستثمارها وكذلك التفوق الحضاري للسكان المتأتي عن ذلك وأيضاً البناء السياسي . أما بالنسبة للقانون الثاني فهو هنا مجرد وغير ملموس الارتباط بمستوى الدولة وتطورها الحضاري ، بحيث يمكن أن يكون لصالح الدولة الأصغر كما ذكرنا حالياً في العكسية للقانون الأول .

هذا وقد أيد بعض الكتاب أفكار راتزل في عدد من النقاط ، وخصوصاً تلك التي تفصل بين الحدود المنطقة والحدود الخط . وقد قالت آلين سمبل عام ١٩١١ بهذا الصدد : « آن الطبيعة تكره الحدود الخط والانتقالات الفجائية ، بل ان كل القوى الطبيعية تتكاثف ضد مثل هذه الخطوط . . . وإذا حدث فاصل غير طبيعي ـ خط ـ لسبب من الأسباب فإن القوى الطبيعية تبدأ على الفور في إزالة هذا الخط بخلق أشكال انتقالية ، وبذلك تنشأ منطقة الحدود »[٥] . كما قال الكولونيل ت . هـ . هولديك عام ١٩١٦ : « الطبيعة لا تعرف خط حدود . وحقاً إن للطبيعة تخومها (نطاقات انتقال) لكنها تكره الخطوط ، وخاصة الخطوط المستقيمة »[٦] .

الواقع ان انسنة الطبيعة هنا ورفضها وكرهها لعملية التجريد من الحدود المنطقة الى الحدود الخط بفعل الانسان بالطبع ، أمر لا يستند الى دليل وبرهان ملموس ، كما أنه غير مُفَسَّرٌ فعلها للعودة الى نطاقات الانتقال كمناطق للحدود .

أما خبير الحدود المشهور اللورد كرزون فقد ميز بين « الحدود الطبيعية » (القائمة على مظهر طبيعي) وبين « التخوم الطبيعية » التي تدعيها الأمم حدوداً طبيعية ـ كالتعبير عن رغبة التوسع تحت طائل إلحاح العواطف القومية . وهذه التخوم الطبيعية كانت ، حسب اللورد كرزون في أساس الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ[٧]

---

(٤) المرجع نفسه .

(٥) المرجع السابق نفسه .

(٦) Sir T.H. Holdich, Political Frontiers and Boundary Making, London 1916.
نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٧ .

(٧) Curzon Lord, of Keddleston, Frontiers , Oxford 1907
نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامه في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٨

كما رأى المحامي الفرنسي ب. دي لابردال سنة ١٩٢٨ أن الحدود والتخوم شيئان يختلفان ، حيث يلتقي بذلك مع راتزل ، في كون الحدود لا يمكن فصلها عن إقليم الحدود أو التخوم ، بحيث ينتهي الى أن التخوم أمر واقع قائم قبل تحديد الحدود ولها صفاتها السياسية والاقتصادية والقانونية الخاصة ، . فتصبح بذلك التخوم بيئة انتقالية يقسمها الى ثلاثة أقسام .

١ ـ المنطقة الحدية (Territoire limitrophe) وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود .

٢ ـ نطاق الحدود (Frontières) وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها الى قوانين الدولة التي تنتمي اليها .

٣ ـ الجوار (Le voisinage) وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين[٨] .

وفيما يعود للحدود أيضاً يرى الجغرافي الفرنسي ج. آنسل أن دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة بقدر دراسة محتوى العلاقات الدولية (المتأتية عنها ـ المؤلف) . ويقول بالحرف الواحد « ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه »[٩] ، وكذلك « لا توجد مشكلة حدود وتخوم بل المشكلة هي مشكلة أمم (١٩٣٨) »[١٠] . ويستند في ذلك الى أمثلة من الشعوب البدائية ، مؤكداً ، على سبيل المثال بالطبع ، أن قبائل البادية ليس لها حدود وأن السيادة على أرض ما مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباطها بالأرض نفسها ؛ مع العلم أن البدو يدّعون ملكية أرض معينة .

كما يقول آنسل بوجود نوعين من الحدود : الثابتة والمتحركة ، وهو يعارض بذلك آراء راتزل الذي يؤكد أن الحدود عضو من أعضاء الدولة يعكس قوتها أو ضعفها . كما يؤكد أن الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين . وبذلك يلتق براتزل ، على اعتباران خط التوازن هنا يفصل بين عضوين خارجيين لدولتين متجاورتين . وهنا يلاحظ عدم الفصل بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا لديهما .

وموضوع الحدود والتخوم هذا ، والذي يشكل جوهر العلاقات الدولية ، بالشكل على الأقل ، لدى الكثير من علماء السياسة والجغرافيا السياسية ، تعرض له

---

(٨) P. de Lapradelle , La frontière étude droit international, Paris 1928.

نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٨ .

(٩) أنظر :

J. Ancel, les Frontières , Etude de Geographie politique, Recueil de Cours p.p. 207- 297, 1936.

نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ١٩٩ .

(١٠) المرجع نفسه .

العديد منهم أمثال س. ب. جونز[١١] عام ١٩٣٢ وأ. إ. مودي[١٢] عام ١٩٤٣ وإ. فيشر[١٣] عام ١٩٤٩ وغيرهم في كتاباتهم . وعلى الرغم من بعض الاختلافات فيما بين هؤلاء الدارسين وغيرهم فإنهم متفقون على التمييز بين الحدود التي تمثل الخطوط الفاصلة بين سيادتين مختلفتين وبين أقاليم الحدود أو التخوم أو الجوار التي تمثل نطاقاً انتقالياً بين الدولتين المتجاورتين .

وتلخيصاً لما استعرضنا من آراء في تعريف الحدود ،بالإمكان القول ان كل خط من خطوط الحدود هو في الواقع خلق مصطنع وعبارة عن خط تجريدي يفصل بين دولتين أو جهازين عضويين (حسب تعبير راتزل) ويعرب بالتالي عن نبض كل من الدولتين (حيث نشعر بالدولة الكائن العضوي وبراتزل طبعاً وبالجيوبولتيكا) .

فالواقع أن هذا التجريد في الحدود الخط الفاصل بين دولتين لم تصل اليه القوى السياسية والقومية الا في المدة الأخيرة ، كمحصّلة لتضاغط المصالح والقوى في كل دولة . وبالتالي فالحدود السياسية الحالية (الحدود الخط) هي المحصلة للطغيان المعاصر على مناطق الحدود والتخوم القديمة ، التي تحدث عنها معظم الجغرافيين بما فيهم راتزل ، واقتسام هذه المناطق الحدودية الى آخر شبر يمكن أن تصل اليه القوى الضاغطة من جانب واحد أو من الجانبين .

ففي الماضي كان المتبع هو ترك مناطق حدية فاصلة أو تخوم بين المجتمعات القبلية أو الدول القديمة ، هي ما نعرفه اليوم باسم « المنطقة الحرام » أو « الشقة الحرام » (No Man's Land) . هذه المنطقة الحرام تلجأ إليها أحياناً الدول المتحاربة لتخفيف إمكانيات الاحتكاك فيما بينها ، كالأرض الحرام بين فيتنام الجنوبية والشمالية فيما مضى . وغالباً ما تكون هذه المناطق الحرام مهجورة من السكان وصعب العيش فيها ، كالتلال والمستنقعات أو الغابات والأحراش . ولأجل تحقيق الحد الأدنى من الاحتكاك العسكري كانت تنشأ أحياناً دويلات أو إمارات صغيرة كمناطق جاهزة بين دولتين أو مجتمعين متحاربين . وخير مثال على ذلك سويسرا التي كانت كدولة حاجزة بين فرنسا وألمانيا وامبراطورية النمسا في منطقة التخوم الجبلية الفاصلة . وعلى سبيل المثال أيضاً الخريطة في الهامش رقم (٣٠) التي تعطينا ، نموذجاً لأنواع متعددة من الحدود في المجتمعات القبلية والدول القديمة في نيجريا (٣٠) .

أنواع الحدود

تصنيف الحدود الى طبيعية واصطناعية أول ما يتبادر الى الذهن ، وقد أشار اليه

---

(١١) S.B., Jones, Boundary Making, a hand book for statesmen, Washington 1945.

(١٢) A.E. Moodie, the Italo-Yougoslav Bourdary, Geog. j. 1943.

(١٣) E. Fischer, On Boundaries, World Politics, 1949

اللورد كـرزون سنة ١٩٠٧ وتبعـه في ذلك فـوست[١٤] سنـة ١٩١٨ ويـوجـز[١٥] سنـة ١٩٤٠ اللذان أضافا الكثير من التفاصيل لأنواع الحدود في كتاباتهما .

وقد قسّـم كرزون الحدود الاصطنـاعية ، وهي الحـدود الخط أو خط الحدود الى ثلاثة أقسام هي :

١ ـ الحدود الفلكية (astronomical) العـائدة لخـطوط الطول وخـطوط العرض ، مثـل الجزء الكبير من الحدود الاميركية ـ الكنديـة الذي يتبـع خط العرض ٤٥° شمـالاً وأيضاً الكثير من الحدود في افريقيا .

٢ ـ الحـدود الريـاضية (mathematical) وهي التي تـربط بـين نقـطتـين معينتـين بخط مستقيم .

٣ ـ حدود المنحنيات (referential) أو الحـدود الهندسيـة ، وهي التي تصل عـدة نقاط بشكل أقواس وخطوط مستقيمة ، وهي تظهر في بعض منـاطق الحدود ، كـما بين الجزائر ومالي[١٦] .

أما بالنسبة للنتائج المتأتية عن الحدود فقد أولاها كرزون بالـغ الاهتمام وجعلهـا قسمين : الحدود الحاجزة أو الفاصلة وحدود الاتصال والحركة (أنظر خـريطة الهـامش رقم (٣٠)) . وقـد تبع خـطى كرزون في ذلـك التقسيم كل من فـوست وبرسكـوت (سنة ١٩٦٥) . على أن فوست عارض فكـرة تقسيم الحدود الى طبيعيـة واصطنـاعية مجـرد المعارضـة التي لم تؤد الى الإلغاء . فحسب رأيـه فإن الحـدود تتـطور وتتغـير وقـد تلتحق في بعض مسـاراتها بـظاهرات طبيعيـة كالأنهار والجبـال . ورأى في أن وظيفتهـا الأساسية هي حماية الدولة عسكرياً وتجارياً . كما رأى فيها منطقة التقاء دولة بـأخرى . وبـالتالي فهي منـطقة الاتصـال والتبادل . إنمـا ارتباط الحـدود بمنطقـة طبيعية حـاجـزة كالجبال مثـلاً يؤدي ، حسب فوست، الى نشـأة حدود الانفصـال بدل الإرتبـاط الذي رأينا .

وقد رأى فوست ثلاثة اتجاهات في تطور الحدود السياسية .

أولاً الإتجاه المؤدي الى الدقة الشديدة في تخطيط الحدود ومساراتها .

---

(١٤) C.B. Fowcett, Frontiers, a study in political Geography, Oxford 1918.

(١٥) S.W Bogges, International Bourdaries, a study of Boundary functions and problems, Neo-York 1940.

(١٦) Lond Curzon of Keddleston, Frontiers, Oxford 1907

نقلاً عن د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

ثانياً الاتجاه المؤدي الى الترابط الشديد بين الحدود السياسية والحدود اللغوية ، وبشكل خاص في أوروبا .

ثالثاً الاتجاه المؤدي الى رسم الحدود في مناطق وأقاليم حدود الانفصال .

فإذا ما استثنينا الإتجاه الأول نرى أن الحدود السياسية ، بالرغم من أنها اتجهت نحو التقارب من الحدود اللغوية ، فإن معاهدات الصلح بعد الحربين العالميتين (الأولى والثانية) قد دفعت الحدود الألمانية النمساوية بعيداً عن حدودهما اللغوية (٣١) .

على أنه الى جانب الأنواع المذكورة من الحدود فإن الكولونيل هولديك (عام ١٩٠٦) والجنرال هوسهوفر (عام ١٩٢٧) يركزان على أهمية الحدود الاستراتيجية القوية التحصين . وفي ذلك يقول هولديك « يجب أن تكون الحدود عوائق . وهي إذا لم تكن كذلك جغرافياً وطبيعياً فيجب أن تكون قوية صناعياً بالقدر الذي تمكنه لنا الوسائل الحربية »(١٧) . أما هوسهوفر فقد دعا الى إنشاء ما سماه « الحدود العسكرية » في شكل الإطار الخارجي المحيط بحدود الحضارة الألمانية ، إنما من بعيد ليجنبها الغزو وضرب المدفعية . وتناول هوسهوفر لموضوع الحدود هو من زاوية قوة الدولة . وقد انتهى الى تصنيفها الى « حدود الهجوم ، حدود الدفاع ، حدود النمو ، حدود التدهور والتآكل »(١٨) .

على أنه بالرغم من الاختلافات التي رأينا في تصنيف الحدود فمما لا شك فيه أن الحدود السياسية ارتبطت في مساراتها بالمجموعات الثلاث الرئيسية التالية من الظواهر الجغرافية .

أولاً ـ الحدود المرتبطة بالظاهرات الطبيعية : الجبال ، الأنهر ، البحيرات ، البحار ، الغابات ، المستنقعات ، والصحاري .

ثانياً ـ الحدود المرتبطة بالظاهرات البشرية : اللغات ، الحضارات والديانات .

ثالثاً ـ الحدود المرتبطة بالظاهرات الفلكية : الخطوط الهندسية ، وغالباً ما في مناطق التقسيم السياسي الجديدة .

وسوف نستعرض فيما يلي ، بما يمكن من الاختصار (الموزع فيما بين المتن والحواشي) ، هذه الأشكال الرئيسية للترابط في الحدود السياسية .

---

(١٧) نقلا عن د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٠٦ .
(١٨) المرجع السابق نفسه .

الحدود والظاهرات الطبيعية

الجبال كحدود طبيعية

وهنا بالنسبة للحدود المنطقة ـ الحدود الطبيعية في الجبال ، يتساءل المرء هل ترتفع الحدود الى خطوط تقسيم المياه في أعالي الجبال أم تسير بموازاة السفوح ؟ وما هي كذلك المشاكل الإستراتيجية والاقتصادية المتأتية عن ذلك ؟ وهنا كون الجبال مسكونة في غالب الأحيان ، فإن انتماآت السكان اللغوية والحضارية لا بد من أن تؤخذ بعين الإعتبار ، في حال أن الحدود تسير مع خطوط تقسيم المياه ، لأجل أن تُضمن لكل دولة حرية التصرف في منابع أنهارها . ومع ذلك فالأمور السياسية لا تسير وفق الظروف الجغرافية الطبيعية المتفاعلة معها الظروف البشرية حسبما رأينا ، بل حسب قوة الدولة في إدعاءاتها على الأرض والمتأتية عن مقدرتها الاقتصادية ومستوى تطورها الحضاري الناتج عنها . فجبال البيرينه التي تشكل منطقة الحدود الطبيعية بين فرنسا وإسبانيا ظلت مشكلتها قائمة منذ العام ١٦٥٩[١٩] ، على الرغم من الاتجاه الى تثبيتها على قمم الجبال في خط تقسيم المياه . وانتهى الأمر الى الإتفاق في أواخر القرن السابع عشر على ما كان سائداً منذ القرن الثالث عشر ، ألا وهو السماح للرعاة بالتنقل على السفوح المختلفة ، بالرغم من أن قمم الجبال تشكل خط الحدود في هذه المنطقة الحدودية . وبالتالي فهذه المنطقة الحدودية ليست بفاصلة إنما هي منطقة اتصال حدية : تخوم . وهناك أمثلة أخرى لا مجال لذكرها هنا ونرد من يرغب بها الى الهامش رقم (٣٢) .

الغابات والمستنقعات ونشأة الدول الحاجزة

تشكل الغابات والمستنقعات عقبات ومعيقات طبيعية ضد سهولة الاتصال عبرها . ومع ذلك فإن تكنيك الحروب الحديثة تخطاها بواسطة الدبابات والسيارات والقوارب العسكرية الخاصة . كما تنبغي الإشارة الى دورها الإيجابي بالنسبة لحرب العصابات التي تستفيد من العقبات الطبيعية وخاصة الجبال والغابات والمستنقعات . ولنتذكر في هذا المجال نشاطات الفتكونغ العسكريين في حرب التحرير الفيتنامية .

وبذلك فالحدود التي تمتاز بالمستنقعات كانت حدوداً دفاعية جيدة ، إنما في الماضي ، كحدود روسيا القيصرية في منطقة مستنقعات « البريت » بينها وبين بولونيا ، وكذلك مستنقعات بحيرة « كيوجا » وما جاورها التي شكلت حماية طبيعية لمملكة « يوغندا » القديمة من الناحية الشرقية . وهناك العديد من الأمثلة عن دور المستنقعات في إقامة الحدود الدفاعية القومية بالنسبة للكثير من المجتمعات البدائية وإمارات ودول

---

(١٩) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٠٩ .

العصور القديمة والوسطى (هولندا ، مصر والدلتا) .

أما الغابات فهي أيضاً عقبة طبيعية ضد حدود الاتصال ، خصوصاً إذا ما تواجدت في نطاق الجبال المعتدل ، حيث تصبح حدود انفصال واضحة . إنما هنا تواجد السكان يؤدي الى ظهور الإمارات الصغيرة المستمدة قوتها من جاراتها القوية والمشكلة الدول الحاجزة . وإلا فإن الدولة كانت تنشىء الاقطاعات لامراء مناطق الحدود الغابية (٣٣) .

كما تنبغي الإشارة هنا إلى أن فكرة المناطق الحاجزة المستعرضة والمجسدة بأمثلة الهامش رقم (٣٣) والمراد منها أن تكون محايدة هي فكرة قديمة مارستها الجماعات البدائية وعرفت بالشقة الحرام أو المنطقة الحرام التي شكلت نطاقات فصل بكل ما في الكلمة من معنى ، كحقول الثلج الشاسعة التي تفصل بين السويد والنروج ومناطق اللامعمور بين الجماعات في افريقيا ، والتي تتسع حتى المائة كيلومتر في فترات الحروب (كتلك التي توجد بين دولة الفولاني وبورنو في شمال شرق نيجيريا أو بين الأزاندي والبونجو في السودان الجنوبي ، حسبما يرى الرحالة الألماني بارت[٢٠] .

وقد كانت تعتبر هذه المناطق الخالية ولمدة طويلة أحسن وسائل الدفاع عن الدولة ، على اعتبار أن العدو عليه أن يخترق هذه الأراضي غير الموآتية لمسافة طويلة قبل أن يهاجم الدولة ، وقد كان بعض القادة ، وكما هو معروف ، يتعمد ترك مناطق خالية حاجزة . فالزعيم « آتيلا » طلب من بيزنطة أن تترك نطاقاً بعرض ٢٠٠ كلم جنوب الدانوب خالياً من السكن والزراعة (٣٤) .

وتنبغي الإشارة الى أن هذه المناطق المحايدة المهجورة كانت تفقد قيمتها نتيجة الغزو أو تحسن العلاقات بين الدول المتنازعة أو الإضطرار الى إلغائها من جراء الضغط السكاني . كما كانت تتحول الى ملجىء للمجرمين والفارين من وجه العدالة في الدولتين المجاورتين كالحدود الاميركية المكسيكية .

هذا وقد اختفت هذه المناطق الخالية من تلال ومستنقعات وغابات وأراضي جيدة غير معمورة ، مع تطور الاقتصاد والصناعة ، ولم يبق سوى آثار لها في خريطة أوروبا كإمارات اللكسمبورغ وليشنشتاين وأندورا .

المسطحات المائية والحدود السياسية

المسطحات المائية ـ أنهر وبحيرات وبحار ـ هي في واقع الحال عقبات في وجه الاتصالات البرية ويستدعي عبورها وجود وسائل خاصة (قوارب ـ سفن ـ جسور) ،

---

(٢٠) د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢١٢ .

بالتالي فهي نوع من الحدود الإستراتيجية المانعة . إنما للأنهر والبحيرات مشكلاتها الخاصة التي تختلف عن البحار والمحيطات ، وبالتالي لا بد من التفريق بينها .

الأنهر والبحيرات

منذ القديم اعتبرت الأنهر عائقاً طبيعياً تتركز بموازاته الحدود الاستراتيجية للدول الراين قديماً أيام الرومان وحديثاً بين فرنسا وألمانيا وسويسرا ، ريو جراندا بين الولايات المتحدة والمكسيك ، آمور بين الصين والإتحاد السوفييتي الخ . .) . ولا بد لنا من التمييز بين الحدود الطبيعية والإستراتيجية . فالنهر ـ كمسطح مائي هو في الواقع عقبة استراتيجية وبالتالي يشكل حداً عسكرياً ملائماً ، لكنه مع ذلك ليس بحد طبيعي في كل الحالات ، إذ يُعتمدُ على نوع النهر . وهنا يتساءل المرء هل ان النهر المعني يجري في سهل أو واد واسع أم في منطقة وعرة أو أخدودية ؟ كذلك هل هو عريض هادىء أم ضيق يتدفق كالتيار ؟ وأيضاً هل هو موسمي المياه أم دائم الجريان ؟ وهل هو ثابت المجرى أم متغيره ؟ ففي ضوء كل ما ذكرنا مع تحديد النهر في مختلف أجزائه (العليا والوسطى والدنيا) بالإمكان القول ، في نهاية المطاف ، عما إذا كان يشكل حدود انفصال أم اتصال (٣٥) .

كما تنبغي الإشارة الى أن أودية الأنهر غالباً ما تكون عامرة بالسكان ، خصوصاً في مساراتها الوسطى والدنيا وعلى جانبي النهر ، الأمر الذي يؤدي الى العمران وترابط المصالح الاقتصادية بين سكان الضفتين . فيصبح النهر بالتالي وسيلة للربط والإتصال بدل الانفصال .

وهذا ظاهر بوضوح في الأنهر الكبرى ، سيما التي تزداد صلاحيتها للملاحة أو التي استغلت قوة المياه في مساقطها لتوليد الكهرباء أو تستخدم قوة التيار فيها لنقل كتل الأخشاب الكبيرة أو إدارة الآلات أو تستغل مياهها في مشروعات الري الكبرى[٢١] ، وحيث تبرز المشكلات الدولية المختلفة ، حسب أنواع الاستثمار المشار اليها . فبالنسبة للملاحة حلّت مشاكلها مختلف الاتفاقيات الدولية (٣٦) . أما بالنسبة لدول الري الزراعية ، قديماً بشكل خاص ، فهناك المشاكل المتأتية عن تقاسم المياه ، وخصوصاً مع دول الدلتاوات ، والتي وضعت بصددها ، في إطار مشاريع توليد الكهرباء أيضاً ، مختلف الاتفاقيات الدولية (٣٧) .

وبالرغم من كل ما ذكرنا تتخذ الأنهر حدوداً سياسية من أجل الراحة والسهولة السياسية . وقد جرى ذلك بشكل خاص في افريقيا وأميركا اللاتينية من قبل القوى الاستعمارية .

---

(٢٨) د. محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، ص ١١٣ .

وإذا تلاقى مسار النهر صدفة بحد لغوي أو اتنولوجي يصبح حداً سياسياً ممتازاً ، كحدود البلغار والرومانيين على جانبي الدانوب .

هذا وتتخذ البحيرات أحياناً أجزاء من مسارات الحدود . وفي هذا المجال فإن سويسرا من الدول القليلة التي تمتد مسافات كبيرة من حدودها في البحيرات (بحيرة بودن بين النمسا وسويسرا وألمانيا وبحيرة أيان بين فرنسا وسويسرا وبحيرتا ماجوري ولوجانو بين سويسرا وإيطاليا) . كذلك هناك المسافة الكبيرة من الحدود الاميركية التي تمتد في البحيرات الكبرى باستثناء ميشغن منها. وهنا للبحيرات مشاكلها كما للأنهر ، وهي تعود للخلاف على أعمال البناء الهندسية عندما تكون البحيرة بين دولتين أو أكثر ؛ وكذلك على استغلال الثروة السمكية أو المعدنية الخ . . (٣٨) .

سواحل البحار كحدود سياسية

بالرغم من كون ساحل البحر بحد ذاته منطقة انتقالية طبيعية وليس خطاً فاصلاً ، إلا أنه في واقع الحال يفصل وبشكل واضح كل الوضوح بين نوعين من البيئة : اليابس الأرضي والمسطح المائي . ولذلك تشكل السواحل خطوطاً طبيعية تتناسب وامتدادات السيادة القومية للدول ، وهي أكثر وضوحاً من الجبال والأنهر ، خصوصاً وأن في المنخفضات الجبلية وأودية الأنهر تتلبس الظاهرات الطبيعية بالبشرية ، في حين أن البحار تشكل مناطق انقطاع تامة بين بيئتين مختلفتين تمام الاختلاف : على اليابس الحياة الأرضية ، حيث يعيش الإنسان وتتشكل الدول والقوميات وفي البحار الحياة البحرية ، حيث لا يعيش الإنسان إلا لفترات الانتقال بين يابسين .

يستنتج مما ذكرنا أن سواحل البحار تشكل حدوداً طبيعية جيدة . إنما هذه الجودة تتوقف في الواقع على الشريط بين اليابس والبحر وبالتالي على نوعية البحار المشرفة على أراضي الدول ، الأمر الذي يؤدي الى بحار الاتصال وبحار الانفصال .

بحار الاتصال

وهي البحار الداخلية الهادئة نسبياً والحاوية في معظم الأحيان مجموعات جزرية . وهنا بالإمكان تمييز ثلاثة بحار متوسطة في العالم كان لها في تاريخ العلاقات بين الشعوب والحضارات دور الوصل أكثر بكثير من الفصل وبالتالي جعلت الحياة السياسية لهذه الشعوب متشابكة ، وهي ثلاثة : البحر المتوسط الأورو ـ افريقي القديم والبحر المتوسط الأسيوي والبحر المتوسط الاميركي (أنظر الخريطة رقم ـ ١ ـ) .

١ ـ **البحر المتوسط الأورو افريقي** : وهو يمتد بين القارات الثلاث أوروبا وافريقيا وآسيا . وقد شكل فيما مضى قلب الحضارة القديمة وحضارة العصور الوسطى وهو حالياً مجال رحب للنشاط والحركة التجاريين فيما بين العالم الغربي المتقدم والعالم

الخريطة رقم -١- **ثلاثة بحار متوسطة**

البحر المتوسط الأورو افريقي
(القديم)

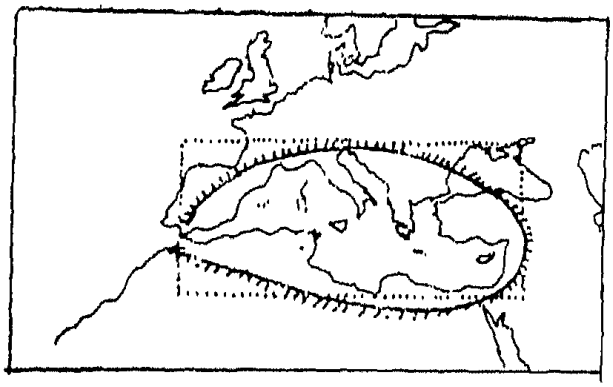

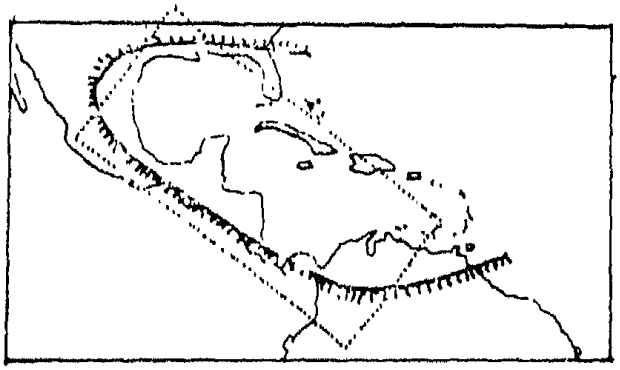

البحر المتوسط الأمريكي

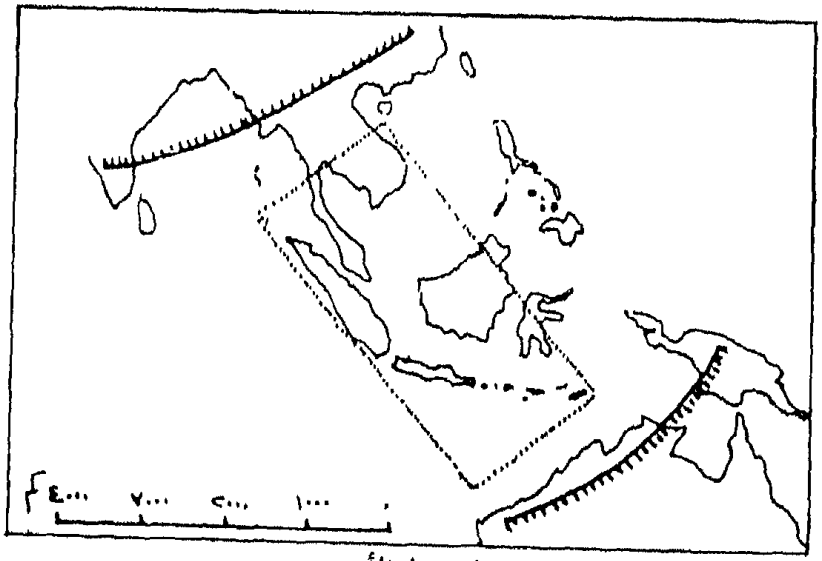

البحر المتوسط الأسيوي

حدود الانغلاق الأرضي على حوض البحر

رسمت البحار الثلاثة على مقياس رسم موحد ، المستطيل المنقوط يمثل المسطح الأساسي لحوض البحر المتوسط القديم بالنسبة لمسطح البحرين الأسيوي والامريكي

الثالث النامي والمتخلف ـ عالم الخامات والقوميات الغنية في الشرق الأوسط وافريقيا والمحيط الهندي . وقد أعادت حملة نابليون بونابرت الحياة الى البحر الأبيض المتوسط ، بعد أن طال ركوده من جراء انتقال محور التجارة الى المحيطات الواسعة والحضارة الى أوروبا الشمالية . هذا بالإضافة لفتح قناة السويس التي أعادت له أهميته السابقة . وللمزيد من التفاصيل التاريخية والجغرافية بالنسبة لهذا البحر بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٣٩) والخريطة السالفة رقم ـ ١ ـ .

٢ ـ **البحر المتوسط الآسيوي** : بالرغم من أن هذا المتوسط يتكون من مجموعة جزر كبيرة المساحة بالنسبة لسابقه المتوسط القديم ومن أنه شبه مغلق بالكتل القارية فإنه يشابهه في دوره التجاري والحضاري ، فقد كان المعبر لانتقال الاستراليين الأصليين الى استراليا وفي جزره اختلطت الديانات الهندوكية والبوذية والاسلامية على مسرح الديانات الوثنية . وكذلك اليه امتدت الأساطيل التجارية الصينية والعربية والهندية والبرتغالية والاسبانية والهولندية والانكليزية ، والفرنسية والاميركية واليابانية على امتداد مراحل التاريخ حتى اليوم (أنظر الخريطة السالفة رقم ـ ١ ـ) نكتفي بهذا القدر ونرد من يرغب بالمزيد الى الهامش رقم (٤٠) .

٣ ـ **البحر المتوسط الاميركي** (أنظر الخريطة السالفة رقم ـ ١ ـ) : وهو يمتد من جنوب الولايات المتحدة الى سواحل فنزويلا وجمهوريات أميركا الوسطى ، حيث مسطحين مماثلين هما خليج المكسيك في الشمال والبحر الكاريبي في الجنوب ، وهو يشبه المتوسط الأورو افريقي في كونه مغلقاً في الغرب ، الأمر الذي استدعى فتحه بواسطة شق قناة بناما ، كما حدث بالنسبة لقناة السويس. هذا في حين أنه يتصل بالأطلسي بعشرات الفتحات المختلفة السعات بين جزره العديدة . وبالتالي فهو في المكانة الوسطى فيما بين المتوسط الأورو افريقي والمتوسط الآسيوي . ومجموعاته الجزرية بالرغم من أنها أقل ضخامة سكانية من جزر المتوسط الآسيوي إلا أنها أكثر ثقلاً اقتصادياً ، خصوصاً في مصادر النفط في فنزويلا والمكسيك وتكساس .

وبعد أن كان البحر المتوسط الأميركي مسرحاً للنفوذ الاسباني تتابعت عليه القوى الأخرى من فرنسية وهولندية وبريطانية وأخيراً أميركية مسيطرة لدرجة جعلت نفوذ البقية رمزياً ليس إلا . كما تنبغي الإشارة الى ظهور الوجود الاشتراكي فيه عبر كوبا .

وهناك بالطبع بحار اتصال صفري لعبت أدوارها عبر التاريخ وهي بحر الشمال والبحر الأحمر وبحر البلطيق .

بحار الانفصال

وهي تلك التي تشكلها المحيطات الواسعة ، باستثناء جزء كبير من المحيط

الهندي بين مدغشقر وشاطىء افريقيا الشرقي والبحر العربي وخليج البنغال وجزر الهند الشرقية .

على أنه لا بد من الإشارة الى أن مسألة الاتصال والانفصال مسألة نسبية مرتبطة بالعلاقات التجارية والحركة الدائمة والمتأتيتين من مستوى التطور الاقتصادي وبالتالي الحضاري للدول المحيطة القائمة على سواحل هذه البحار . فبحر أو محيط الفصل إذن مع الكشوفات الجغرافية المتأتية عما ذكرنا يمكن أن يتحول الى الوصل (جنوب الأطلسي وشماله ، قناة السويس) .

كما تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن أهمية التغيير في الاتصال والانفصال في البحار يعود للسياسات المتخذة والمتأتية عن التغيير التكنولوجي والتكنيكي في وسائل الحرب البحرية والمرتكز ، في نهاية المطاف ، الى ما ذكرنا الآن من مستوى تطور اقتصادي يشكل النواة الصلبة للتطور الحضاري للدول المعنية في الموضوع . فالمياه ، وخصوصاً البحرية ، لا تزال كما كانت في الماضي حاجزاً طبيعياً قوياً من حواجز الحدود . إنما تطور التكنيك الحربي البحري (السفن الحربية المزودة بالوقود الذري والقذائف الصاروخية فوق سطح الماء وتحته الخ . .) قد قلل كثيراً من أهمية البحر كحد دفاعي بشكل مطلق ولدرجة الانتفاء، إذا ما أخذنا الصواريخ العابرة للقارات بعين الاعتبار . وخير مثال على ما ذكرنا وعبر التطور التاريخي يعطيه كل من بريطانيا وأميركا (٤١) .

وبالإمكان تلخيص موضوع الحدود البحرية بالنقاط الخمسة التالية :

١ ـ المسطحات البحرية في حد ذاتها عائق أمام الغزو ، وبذلك تكون حدوداً دفاعية جيدة .

٢ ـ تعتمد جودة هذه الحدود البحرية على عدة شروط أهمها وجود قوة بحرية تدعم هذه الامكانية الدفاعية الطبيعية .

٣ ـ تتغير امكانات الدفاع البحرية بتغير أساليب الحرب البحرية ومبتكراتها .

٤ ـ تتغير قيمة البحار كحدود مع تغير السياسات الاقتصادية والعلاقات الدولية التجارية .

٥ ـ الحدود البحرية المطلّة على بحار اتصال وحركة أعقد وأكثر من الحدود المطلّة على بحار واسعة أقل حركة . وبذلك فإن الحدود المطلّة على بحار الاتصال أضعف كحدود دفاعية من النوع الثاني من الحدود(٢٢) .

لا بد من الإشارة الى أن السرد التلخيصي المذكور لا يعكس الواقع المعاش ،

---

(٢٢) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ص ٢٣٠ .

حيث تتفاعل النقاط الخمسة المذكورة منتهية الى الوصل أو الفصل المتوقعان على المستوى الحضاري للدولة المعنية والعائد بدوره الى مستوى تطورها الاقتصادي . وبالتالي فالنقاط ٢ و٣ و٤ هي بشكل خاص مترابطة عضوياً ، على اعتبار ان التفوق الحربي البحري هو في نهاية المطاف الانعكاس للتفوق الاقتصادي الذي يفرض السياسة الاقتصادية المناسبة والعلاقات الدولية التجارية المتأتية عنها .

إن الحديث عن الحدود السياسية ومواقع البحار يوصل بطبيعة الحال الى الحديث عن المياه الاقليمية، فلنز ذلك باختصار .

المياه الاقليمية

من جراء قلة السكان وبطء وسائل المواصلات وعدم وجود أجهزة الانذار وبما أن الحدود بشكل عام ـ من برية وبحرية ـ هي عبارة عن مناطق انتقال وليست خطوطاً فاصلة واضحة المعالم ، فإن الحدود السياسية البحرية القديمة كانت عرضة للغزو المفاجىء أو غزو القراصنة أو كليهما معاً . ولذلك فوسيلة الدفاع الأولى تجسدت في ترك « منطقة حرام » بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل ، بحيث تصبح تلك الأراضي نوعاً من الانذار للسكان يسمح لهم بالتجمع والدفاع ضد الغزو المفاجىء . والشيء نفسه أخذ به فى الحدود البرية .

فالمدن التجارية والبحرية لم تكن تبنى على الشواطىء إلا حيث تسمح الظروف الدفاعية بذلك . فروما كانت تقع على بعد ٢٠ كلم من الساحل وأثينا على بعد ٨ كلم وطروادة على بعد ٥ كلم من معبر الدردنيل . وعلى عكس ذلك صور وقرطاجة والاسكندرية وفينيسيا ، التي كانت كل واحدة منها محصنة وراء جزيرة ـ قلعة أو شبه جزيرة تحميها قلاع من الداخل والخارج ، ولذلك كانت على شاطىء البحر مباشرة .

ومع الزمن وتطور الأساطيل البحرية السريعة والمواصلات وتحسن وسائل الإنذار إنتفت الحاجة الى « المنطقة الحرام » ، خصوصاً وانها تعوق التجارة البحرية . وكما زحفت الحدود البرية عبر النطاقات الحدية الانتقالية الى الخط السياسي الواضح المتفق عليه فقد انزلقت الحدود السياسية البحرية الى عبر خط الساحل وأصبحنا أمام حدود سياسية تجري على سطح الماء واعتبرت المياه بين الحدود والساحل مياهاً اقليمية تمارس فيها الدولة سيادتها بالتمام كما على اليابس .

ودراسة تاريخ المياه الاقليمية وتطورها التطبيقي في الحدود السياسية عملية طويلة ومعقدة وموضع خلاف بين الدول . إنما بالإمكان القول ان فكرة المياه الاقليمية بدأت مع أوائل القرن الثالث عشر ، حينما أصدرت النروج أمراً يمنع السفن من دخول مياهها شمال ميناء برجن من دون تصريح ملكي . كذلك أصدر قبلاً الملك جون الخامس ملك انكلترا أمراً سنة ١٢٠١ يطلب فيه من كل السفن المبحرة أن

تخفض أشرعتها إذا أمرتها السفن الحربية الانكليزية بذلك[٢٣] . وحتى بداية القرن الثامن عشر فإن الكثير من الكتاب كانوا بجانب مبدأ البحر المغلق ، بمعنى امتداد السيادة على مساحات كبيرة من البحر . وقد كانت دوقية فنيسيا تعتبر بحر الادرياتيك مياهاً إقليمية تابعة لها ، كما إدّعت اسبانيا والبرتغال ، في فترة الكشوفات البحرية (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر) ملكية مياه المحيطات .

هذه الإدعاءات الواسعة المنفلشة أحدثت ردة فعل عكسية لدى الدول التي أصبحت تعتبر فقط المياه التي تحف بسواحلها مناطق سيادة خاضعة لها . كما اعتبرت في القرن السابع عشر المسطحات البحرية ملكاً للجميع ، باستثناء الخلجان والمضايق . وقد دعا « جروسيوس » في سنة ١٦٠٥ الى عدم سيطرة دولة ما على البحر فيما عدا الخلجان والممرات . وبعد ذلك بحوالي قرن من الزمن اقترح « بينكرشوك » أن تكون السيطرة الفعلية على المياه الاقليمية مرتبطة بمدى القدرة على الدفاع عنها ، أي بمدى مرمى المدافع الساحلية انذاك[٢٤] . أما في القرن الثامن عشر ، فظهر رأي يوجب التحصين للمياه الساحلية وبالتالي للدولة للقبول بها مياهاً اقليمية ؛ الأمر الذي أدى الى ظهور فكرة تخطيط حدود المياه الاقليمية على أساس مرمى المدفع ، من البر بالطبع . إنما بالمقابل ظهرت فكرة وجوب تحديد نطاق أو منطقة ذات عرض محدد تمارس فيها الدولة سيادتها فيما خص صيد الأسماك والحياد وغيرها من وظائف الدولة . وهنا فالدنمرك هي أول من نفذ هذا المبدأ بإعلانها منطقة محايدة حول شواطئها مساوية لمدى رؤية العين المجردة عام ١٦٩١[٢٥] ، بينما أعلنت انكلترا منطقة عرضها ١٢ ميلاً مياهاً إقليمية عام ١٧٣٦[٢٦] .

وفي العام ١٧٨٢ أعلن أحد القانونيين الإيطاليين مبدأ تحديد المياه الاقليمية بعرض ثابت هو ثلاثة أميال وطالب كل دولة الأخذ به . كما اقترح قيام نطاق محايد وراء المياه الإقليمية بعرض مساوٍ لنصف عرض المياه الإقليمية . إنما الواقع ان الاعتراف بحقوق الدول في سيادتها على مياهها الاقليمية أدى الى مشكلات متعددة بقي البعض منها دون حل متفق عليه . ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة تحديد المياه الإقليمية . هل يمكن أن تكون ثلاثة أميال ؟ هل يمكن الدولة أن تمد سيادتها على منطقة أبعد من ذلك ؟ . وقد تطلبت الإجابة على هذه التساؤلات جهود الباحثين بحيث يتمكنوا من الوصول الى قانون دولي للبحار يحدد المياه الإقليمية وتقبل به كل

(٢٣) د فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦١ .
(٢٤) د فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦١ .
(٢٥) د محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٣٢ .
(٢٦) المرجع السابق نفسه

الدول . فيما بعد تطورت القضية وصولاً الى قانون البحار (عام ١٩٥٦) (٤٢) .

هـذا ومشكلات المنـطقة الشـاطئية تـظهر بـوضـوح من خـلال تـداخـل وتعقـد الظاهرات الطبيعية ، وهي تقسم الى أربعة مناطق :

١ ـ نطاقات المياه الداخلية .
٢ ـ المياه الاقليمية .
٣ ـ المنطقة الملاصقة
٤ ـ منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري(٢٧) .

(أنظر المخطط البياني رقم ـ ٢ ـ والهامش رقم (٤٣)) .

بالنسبة للمياه الداخلية (خلجان ، مصبات أنهر ، مرافىء) لا يوجد أدنى شـك بسيادة الدولة عليها . أما المياه الإقليمية فسيادة الدولة عليها محدودة ، إذ لا شيء يمنـع مرور السفن الأجنبية فيها لأغراض بريئة ، بمعنى مجرد المرور الذي أصبح حقـاً معترفاً به لكافـة السفن في العالم . عـلى أن هذا الحق لا يمتـد ، على أيـة حال ، الى الـطيران فوق هذه المياه الاقليمية(٢٨) . وأما المنطقة الملاصقـة للمياه الإقليميـة فيحق للدولة أن تمارس فيها مختلف انواع الرقابة التي تـرتأي بغـرض منع عمليـات التهريب الجمـركي وكذلك تهريب الأشخاص والحماية الصحية . وباستثناء ما ذكرنا فليس للدولـة حقوق أخرى على تلك المياه التي تعتبر جـزءاً من أعالي البحـار وحرّة لكـل السفن . وبالتـالي فليس للدولة فيها سلطة قضائية ولا تمتلك أي دولة السيادة عليها . هذا وتتعـين حدود المنـطقة المجـاورة على أي حـال باثنـي عشر ميـلاً من الشـاطىء . فـإذا رأت الـدولـة الساحلية أن إتساع مياهها الاقليمية هـو اثنا عشر ميـلاً (مثل الاتحـاد السوفييتي) فـلا يكون لها منطقة مجاورة إضافية بعد ميـاهها الاقليميـة حينذاك(٢٩) . وفيـما بعد المنـطقة المـلاصقة هنـاك منطقـة غير محـددة بالاتفـاق تدعى منـطقة الانتشـار المائي والـرصيف القاري .

فبالنسبة لمنطقة الانتشار فبالإمكان اعتبارها منطقة محايدة مع أن الكثير من الدول يطالب فيها بحقوق من طرف واحد فيما يعـود للسيطرة عـلى مصايـد الأسماك وشؤون الأمن فيها (٤٤) . « أما الرصيف القاري فهو ذلك المنحدر القاري الذي ينحدر بعيداً عن الساحل وحتى عمق ٢٠٠ متر بصفة عامة . وتتزايد درجة الانحدار بعد ذلك حتى تصـل الى أعماق البحـار أو المحيطات»(٣٠) . وبـالمناسبـة فإن مصـايد الأسمـاك الفنية

(٢٧) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٣٣ .
(٢٨) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٢ .
(٢٩) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٣ .
(٣٠) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ١٦٤ .

المخطط البياني رقم - ٢ -

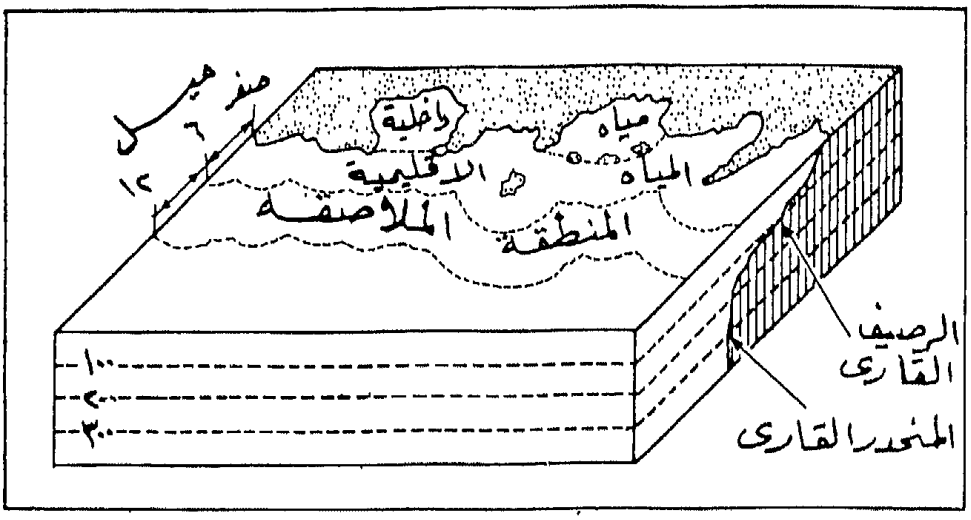

المنطقة الشاطئية

Alexander L.M. , World Political patterns, 1966, p. 74.

والهامة تتركز فوق الرصيف القاري بالإضافة الى احتمالات وجود النفط والغاز الطبيعي ومختلف المعادن فيه .

إنما تنبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد نص في الاتفاقات الدولية لما يسمى بمنطقة أو نطاق الانتشار ، إنما كل دولة تعمل بها في حدود قوتها وإمكاناتها . وبالتالي فلكل دولة ، إذا هي ارادت ، منطقة انتشار تحددها وتمارس فيها أعمال السيادة بحكم الواقع وليس بحكم القانون . وهذا يدفع بعض الدول الى اتخاذ إجراآت القبض على السفن ومصادرتها أو التعويض عنها داخل ما تدّعيه من مياه ، مثل بيرو وايسلندا (٤٥) .

أما بالنسبة للرصيف القاري فالمبدأ المتبع هو أن في إمكان الدولة الساحلية ممارسة السيادة على رصيفها القاري لغرض البحث لاستغلال الموارد الطبيعية فيه ، إنما لا يسمح لها بالسيطرة على مصايد الأسماك في المياه الواقعة فوق الرصيف القاري وفيما بعد حدود المياه الاقليمية . وقد أخذ بهذا المبدأ على أثر مؤتمر جنيف للجنة القانون الدولي ، والتي تشكلت بعد أن أعلن الرئيس الاميركي ترومان في سنة ١٩٤٥ أن كل الموارد الطبيعية للرصيف القاري المجاور للولايات المتحدة الاميركية يخضع لسلطتها ، وذلك رغماً عن أن أعالي البحار فوق هذا الرصيف ، في المنطقة التي تقع بعد المياه الإقليمية لا تخضع لهذه السيطرة .

هناك أخيراً مشكلة في المياه الإقليمية تتعلق بحق مرور السفن الحربية ، خاصة خلال فترات الحروب . كما تحتدم هذه المشكلة بشكل أخص في مناطق المضايق مثل

البوسفور والدردنيل (تركيا والاتحاد السوفييتي) ومضايق ثيران (بين الدول العربية واسرائيل) . من حيث المبدأ العام المتفق عليه فإن من حق الدول ، في حالة الحرب ، منع السفن الحربية والتجارية المعادية من المرور في المضائق التي تدخل في نطاق مياهها الاقليمية . على أن تنفيذ كافة الحقوق كان دائماً وما يزال مشروطاً بالقوة التي تمكّن أو تحول دون تنفيذ هذه الحقوق . فمنطق الحق في التاريخ الذي يجري على الأرضية الجغرافية هو منطق القوة ، على الأقل حتى اليوم .

كما أن هناك مشكلة في غاية التعقيد وهي تعيين الحدود السياسية للمناطق الساحلية . فالاختلافات كبيرة للغاية في طبيعة السواحل في العالم ، فالبعض منها مستقيم وبدون تعرجات والبعض الآخر يشكل خلجاناً ومصبات نهرية ، كما هناك الجزر الساحلية التي تزيد الأمر تعقيداً . بالإضافة الى ما ذكرنا هناك مشكلة المد والجزر والتي تؤدي الى أن تكون بعض الشطوط جافة في وقت ما ثم لا تلبث أن تغمرها المياه في وقت آخر ، وخصوصاً في المصبات الخليجية كمصب نهر سانت لورنس . ولحل هذه المشكلة تستعمل أقواس الدوائر والخطوط المستقيمة . ولتفاصيل ذلك يراجع الهامش رقم (٤٦) مع أشكاله الخرائطية .

ونختم الحديث هنا بالقول ان أهمية الواجهات البحرية ليست بشأن ثابت ، بل تتغير من جراء تغير العلاقات السياسية المتأتية عن تطور وتغيّر الأوضاع الاقتصادية للبلاد بفعل العمليات الانمائية التي تنتابها . وخير مثال على ما نقول هنا هو فرنسا بواجهاتها البحرية الثلاث : الشمالية المطلة على بحر المانش والغربية المطلة على خليج الباسك والمحيط الأطلسي والجنوبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط ، والتي تغيرت مراتب أهميتها من جراء تغير المركز السياسي لفرنسا والناتج بدوره عن تغير مركزها الاقتصادي وتفاصيل هذا الوضع بالإمكان مراجعتها في الهامش رقم (٤٧) .

كما تنبغي الاشارة الى أن تضافر الظروف المناخية للسكن البشري (البرودة الشديدة وأقاليم الجفاف) مع أشكال التضاريس الوعرة يضعف كثيراً من قيمة السواحل (سواحل خليج العقبة ومعظم سواحل البحر الأحمر وكذلك سواحل الجزيرة الجنوبية من نيوزيلندا) . وفي نفس المقام تعتبر المستنقعات الساحلية والشواطىء الرملية (السيوف) ، حيث الأمواج العالية المتكسرة على الشواطىء باستمرار ، مثل سواحل غرب افريقيا .

على أنه بالرغم مما ذكرنا من سلبيات تضافر المناخ مع التضاريس فإن ظهور الموارد الاقتصادية ، من أي نوع كان ، يدفع بالانسان الى بناء المنشآت المكلفة للتغلب على الظروف الطبيعية وتطويعها لخدمة مصالحه الاقتصادية . وخير مثال على ذلك سكة حديد كيرونا ـ نارفيك لتصدير خام الحديد السويدي عبر جبال وديفجورات النروج ،

رسكة حديد لبرادور (شيغرفيل - سانت ايل - جانيون - بوركارتيه) والطرق البرية المصرية على طول ساحل البحر الأحمر الى وادي النيل (خامات معدنية وبترول) ، والطريق بين أيلات وساحل البحر الأبيض المتوسط في إسرائيل ، ومجموعة طرق السكك الحديدية من موانىء غرب افريقيا الصناعية الى مناطق الانتاج الأولية الزراعية والتعدينية(٣١) .

وبالتالي فتضافر الظروف الطبيعية مع الظروف البشرية لا بد وأن يؤدي الى تطويع الانسان لسلبيات الظروف الطبيعية وأقلمتها لخدمة مصالحه الاقتصادية ، الأمر الذي يؤثر بطرق مختلفة على أقدار الشواطىء وقيمها الفعلية (٤٨) .

أخيراً مهما كانت قيمة السواحل : طبيعية أو اقتصادية أو غير واضحة القيمة لتاريخه ، فالدول بشكل عام تسعى جاهدة لامتلاك واجهة بحرية نظراً لأهميتها في النقل البحري - أرخص أنواع النقل وأكبرها حجماً . كما تسعى الدول المحرومة من السواحل وتعددها ، وبجهد كبير للحصول على منافذ الى البحر لأهمية ذلك الاقتصادية والاستراتيجية السياسية والعسكرية . وخير مثال بالنسبة لنا هنا هو اسرائيل وحصولها على منفذ ضيق صحراوي على رأس خليج العقبة الذي مكّنها من تحقيق ثلاثة مبادىء .

أولاً : المبدأ السياسي الاستراتيجي ، ألا وهو فصل العالم العربي الى قسمين بواسطة اللسان البري الفاصل واتخاذه قاعدة انطلاق للتوسع أو على الأقل للتأثير على مناطق الدول العربية المحيطة .

ثانياً : مبدأ تعدد الواجهات البحرية الذي يعكس الصحة الجيدة للدولة سياسياً واستراتيجياً .

ثالثاً : المبدأ الإقتصادي الذي يجعل من آيلات نهاية جسر لاحتمالات وامكانيات تجارية مستقبلية مع عالم المحيط الهندي الأفرو آسيوي ، حيث البترول والماس والخامات الأولية وتجارة المصنّعات من صادر وارد(٣٢) .

إنما ليسمح لنا الإضافة هنا ان الامكانية لتحقيق ذلك رهن بمستوى التطور الاقتصادي للدولة والذي يمكّنها من تحقيق استراتيجيتها السياسية والعسكرية .

هذا والواجهات البحرية رغم صغرها هي أفضل للدولة من الانحباس الداخلي بالدول الجيران ، خصوصاً إذا كانت العلاقات بهم غير مستقرة ولدرجة السوء أحياناً .

---

(٣١) د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٤٤ .

(٣٢) بتصرف عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ص ٢٤٦ .

لذلك فما أصعب موقف الدول هنا ، عندما تتضافر فيها العوائق الطبيعية والحرمان من واجهة بحرية مع العداء السياسي وما أشد تأثير ذلك على الحياة الطبيعية للدولة !! (٤٩) .

أخيراً مهما يكن من أمر الحدود السياسية ، التي هي بمثابة الإطار لمساحة وامتداد وشكل الوحدة السياسية ، فهي تجد في كثير من الظاهرات الطبيعية خصائص تستند اليها في القيام بوظيفتها . ومع ذلك فظاهرة طبيعية ما لن يكن لها القدرة الكاملة والمستمرة لمساندة الحد السياسي وإكسابه المنعة والمقدرة على تأكيد الفصل بين الوحدات السياسية . وذلك لأن عوامل كثيرة قد تفرض التغيير أو التحول وبالشكل الذي يؤدي الى الاقلال من قيمة الظاهرة الطبيعية كوسيلة للفصل المساعد للحدود السياسية . ومن هذه العوامل تقدم المواصلات ونموها الهائل المؤدي الى الحركة والمرونة ، ازدياد حجم النشاط البشري الاقتصادي بشكل عام والإقتصادي التجاري منه بشكل خاص وما يترتب عنه من احتكاك يؤدي الى تشابك المصالح وتآذرها وتكاملها ، الزيادة في حجم السكان والمؤدي الى تقلص الحدود الطبيعية واختزالها الى خط الحدود(٣٣) .

الحدود والظاهرات البشرية

إتضح لنا مما استعرضنا الآن عن الحدود أنها حواجز اصطناعية يقوم الانسان بتحديدها وزحزحتها على أرضية المكان الجغرافي تبعاً للظروف السياسية المتأتية بدورها عن الظروف الاقتصادية ، وذلك في الإطار التاريخي للعلاقات الاقليمية والدولية ، وفي مجرى تسلسلها الزمني . فالبعض يرى ضرورة وصول القوميات والدول الى حدود طبيعية (حسب « ريشليو » بعرف الكثيرين) ، في حين يرى البعض الآخر ضرورة توافق الحدود السياسية مع الحدود البشرية المختلفة كالسلالة واللغة والحضارة والدين .

وبما أن الحدود السياسية تحتضن أراضٍ قومية فمن الطبيعي والمنطقي ، الى حد كبير ، أن تسعى الى احتضان ابناء هذه القومية داخل حدود واحدة لأجل إعطاء توازن حقيقي للدولة مبني على تجانس أفراد الرعية قدر الامكان . ومع ذلك فهذا أمر مستحيل تطبيقه على الدوام في كل الحالات والى الأبد للعديد من الأسباب .

أولاً ـ ان عملية توحيد أبناء قومية واحدة متجانسة سلالياً أو لغوياً أو حضارياً أو اقتصادياً ـ مع شبه استحالة هذا الأمر في واقع الحال وخصوصاً بالنسبة للسلالة وللاقتصاد والدين ـ ومتواجدة في أكثر من دولة لا تتم إلا عبر الصراع السياسي وحتى العسكري . وعندها فإن المنتصر لا يجد أمامه من يردعه لتحقيق أطماعه ، ليس فقط

(٣٣) د. صلاح الدين الشالي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

في ضم أبناء قوميته المتواجدين خارج حدوده مع الأرض التي هم عليها (ولنتذكر هنا هتلر وألمانيا النازية والاستيلاء على النمسا) ، بل يجد وبسهولة شتى التبريرات للاستيلاء على مزيد من الأرض على حساب الغير من غير أبناء قوميته (لنتذكر هنا كذلك هتلر وألمانيا النازية والاستيلاء على تشكسلوفاكيا وبولونيا ثم البلدان السكندنافية فيلجيكا وهولندا وفرنسا) . وذلك بإدعاءات تأمين حدوده الجديدة بطلب منطقة حرام مع الدولة المهزومة أو الوصاية عليها على الأقل أو حتى يعمل على تفتيتها . ولنتذكر ما نعايش من آلام وتمزق أوصالنا في لبنان هو نتيجة للسياسة الاسرائيلية الصهيونية الفاشية الجيوبوليتيكية .

ولذلك فعملية الحدود هنا متلبسة ليس بالجغرافيا السياسية بل بالجيوبولتيكا التي رفضنا سلفاً ومراراً كونها غير الجغرافيا السياسية . هذا كما لا بد من الاستدراك والقول ان عملية الصراع السياسي وحتى العسكري المشار اليها هنا تتلبس أيضاً بالصراع الطبقي الداخلي والخارجي وهي ليست في إطار الصفاء السلالي أو العرقي واللغوي فقط .

ومثالا ألمانيا النازية واسرائيل الصهيونية في أخذهما بالجيوبولتيكا خير شاهد على ما نقول من تلبس الحدود في تحركها التاريخي بالجيوبولتيكا . والهامش رقم (٥٠) يعطينا الصورة ـ الفلم الملموس بالنسبة لهاتين القضيتين .

ثانياً ـ من الواضح أن الظاهرات البشرية تعتبر غير ثابتة بالمقارنة مع الظاهرات الطبيعية شبه الثابتة نسبياً ، ولذلك فهي متغيرة وبالتالي فالحدود التي تسعى للتلبس بالظاهرات البشرية تصبح حدوداً مؤقتة تتغيّر بتغيّرها .

فالسلالة ، التي هي عبارة عن ظاهرة انتقالية بحتة لعدد من الصفات المورفولوجية والوراثية ، كثيرة الظهور في العلاقات السياسية للدول . ولنتذكر في هذا المقام العنصرية الآرية التي كانت تصف الآري النقي بالشقرة وطول القامة ، مع الاشارة بالمناسبة الى أن أدولف هتلر ، أشد دعاة العنصرية ، لم يكن آري الصفات (٥١) .

أما اللغة فهي أفضل من السلالة في تحديد القومية ، على اعتبار انها من أهم شروط الأمة (٥٢)[٣٤] .

وأما الاديان والطوائف فوضعها أكثر تعقيداً وتؤدي الى النطاقات الانتقالية ، ومنطقة الجبال الالتوائية في شرق المتوسط خير شاهد على ذلك ، حيث تتواجد

---

(٣٤) يراجع بهذا الخصوص الفصل الرابع المتعلق « بالدولة والأمة والمواطنية العالمية » ، من هذا القسم الثاني ـ الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا .

الديانات الثلاث الكبرى (اليهودية والمسيحية والاسلام) وتتعقد في تداخلها وطوائفها لدرجة تهدم من الجذور أفكار الدولة والدين . فحتى اسرائيل التي قامت على فكرة الانتماء الديني تتواجد فيها هذه الديانات الثلاث وتتداخل تداخلاً كبيراً رغم تهجير غير اليهود وإخلاء مناطق واسعة لأهل الديانة اليهودية لوحدهم فقط .

والخلاصة بالإمكان القول ان الحدود الاتنولوجية ـ السلالية أو اللغوية أو الدينية ـ ليس من وجود لها بشكل حدود فاصلة إلا في أضيق الحدود ، وهي تظهر أكثر بكثير بالتآزر مع العوازل الجغرافية المانعة . وفي غالب الأحيان تظهر هذه الحدود الاتنولوجية بشكل نطاقات انتقالية متراوحة الاتساع والضيق ، حيث تسود نسبة مقبولة من التجانس الديني ونسبة أعلى من التجانس اللغوي .

ثالثاً ـ التجانس الاتنولوجي النسبي لا يبقى ثابتاً بل يتغير تدريجياً مع الزمن من جراء التفاعلات الداخلية والخارجية . فانتشار البروتستانتية بأشكالها المختلفة ، حيث الكاثوليكية في ألمانيا وبريطانيا خير دليل على ذلك . كذلك انتشار اللغة العربية كان كبير الاختلاف عن انتشار الدين الاسلامي مع أن كلاهما حدث متزامن ومصدرهما واحد .

والظاهرات الاتنولوجية تتجه ، بشكل عام، الى الانتشار والتفاعل مع حاملها ـ الانسان الدائم الحركة . على أن القومية جمّدت فيه هذه الصفة ، خصوصاً بغرض تعليم اللغة القومية ونشر لهجتها على الأطراف ونشر المشاعر القومية (النشيد والراية) وصولاً الى الحدود السياسية الفاصلة بين القوميات عامة والمصالح الاقتصادية خاصة .

على أن الحدود سواءً أكانت تماشت مع الظاهرات الطبيعية أم البشرية ، فإن وجود عامل القوة والأمر الواقع فيها يبقى الحاسم للمواقف السياسية هنا بالنسبة لها . وبالتالي فالحدود طبيعية كانت أم اتنولوجية غير ناجحة وحتى فاشلة طالما أن هناك عوامل أخرى سياسية استراتيجية أو توسعية ، نابعة عن أخرى اقتصادية في نهاية المطاف ، تحرك الأحداث لتغيير الحدود حالما تتاح الفرصة أو حتى تفتعلها إذا لزم الأمر . هذا بالإضافة هنا الى المواقف الدولية من الخلافات على الحدود ، بحيث يحدث التهجير والطرد للسكان . وهنا لن ندخل في التفاصيل حتى في الأمثلة الملموسة للهوامش ونكتفي بالخرائط وشروحها ليس إلا (انظر الهامش رقم (٥٣)) .

الحدود والظاهرات الفلكية والهندسية

تثير الحدود الهندسية ـ فلكية كانت أم غير فلكية ـ مشكلات كثيرة في عمليات تخطيط الحدود ، سيما في مناطق النفوذ الاستعماري ، حيث برز العديد من الدول الجديدة الفتية . وهناك العديد من الأمثلة على الحدود الهندسية ، منها خط العرض ٤٩° درجة شمالاً بين الجانب الغربي من الولايات المتحدة وكندا ، خط الطول ١٥١°

غرباً بين ألسكا وكندا . كذلك حدود الولايات في ساحل الولايات المتحدة هي في غالبيتها الساحقة خطوط فلكية هندسية معاً . كما أن العالم العربي مليء بالحدود الهندسية : خط ٢٢° شمالاً بين مصر والسودان ، خط ٢٥° شرقاً بين مصر وليبيا ، أطوال الخطوط الهندسية بين سوريا والعراق والأردن والسعودية وليبيا والسودان والصحراء الجزائرية وموريتانيا الاسبانية . كما أن هذه الحدود لا تخرج عن أشكالها الهندسية إلا في مناطق العمران والنطاقات الاستراتيجية كالحدود بين الجزائر وتونس وحدود اليمن مع عسير في العربية السعودية ؛ في حين تختفي هذه الخطوط الحدود كلياً في المناطق غير العامرة كما بين اليمن والسعودية وغيرها (٥٤) .

وفي افريقيا العديد من الخطوط الهندسية التي تتكامل مع العديد من خطوط الحدود المتوافقة مع الأنهر أو خطوط تقسيم المياه . وقد نتج عن ذلك تقطع أوصال أبناء مجموعات حضارية مثل الزاندي بين السودان وزائير والبقارة بين السودان والتشاد والباكونجو بين زائير والكونغو برازافيل الخ . .

وهذه الحدود التعسفية لم تظهر بالضخامة التي هي عليه اليوم إلا بعد الاستقلال ، وذلك للأسباب التالية .

أولاً ـ ان الحكم الاستعماري رغبة منه في إقرار الامن كان يقمع المشاعر القومية ، وخصوصاً في مناطق الحدود ، حيث يجري الاتصال بين القبائل ، سيما المتقاربة منها لغوياً ودينياً . وهنا تؤمن الحكومات الاستعمارية الحدود بين المستعمرات صوناً لما تسميه « السلام الاستعماري » وحفظه في إطار مصالحها الإفرادية .

ثانياً ـ إن ربط اقتصاد المستعمرات بعجلة اقتصاد الوطن الأم يؤدي الى تقنين نموها الاقتصادي ، بحيث لا يمكن أن تبرز الحاجة العقلانية للتكامل الأرضي الموضوعي فيما بينها ، عبر الحدود بالطبع ، وتقتصر بالتالي حركة الاتصال على المواصلات البرية والحديدية والنهرية من الداخل باتجاه المرافىء وتبتعد عن الارتباط فيما بين المستعمرات المتجاورة .

ثالثاً ـ على أثر الاستقلال تصبح أوضاع الاقليات والقبائل المقتسمة بالحدود التعسفية قابلة للانفجار ما لم تستدرك بالمعالجة الدبلوماسية . ففي الصومال مثلاً اشتعلت الحرب وحصلت الاشتباكات المتعددة مع الاثيوبيين لأجل تعديل خط الحدود الذي يحتضن قسماً من الصوماليين داخل حدود أثيوبيا . كذلك حل الاستفتاء مشكلة تقسيم الكامرون الانكليزية بين طرفي النزاع نيجريا التي حصلت على القسم الشمالي والكامرون على القسم الجنوبي .

رابعاً ـ استمرار التبعية الاقتصادية ، بعد الاستقلال ، للبلدان المتقدمة المستعمرة ـ الوطن الأم سابقاً (أنظر ثانياً) ـ يصعّب عملية التكامل الاقتصادي فيما

بين الدول ـ الحديثة الاستقلال ـ المتجاورة لأجل تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والتقدم ولدرجة يؤدي الى عكسها ، أي الى تنافس هذه الدول المتجاورة فيما بينها .

خامساً ـ وقد عمّق الاتجاه اللاعقلاني الذي حصل في رابعاً ـ كوراثة استعمارية تابعة ـ ارتباط الدول الحديثة الاستقلال بالتكتلات الاقتصادية التي تشكلت فيما بين الدول الأوروبية المستعمرة سابقاً (السوق الأوروبية المشتركة ، منظمة التجارة الحرة ، الكنومنولث ، الخ . .) لضعف التطور الاقتصادي لدى هذه الدول والضغوطات الاقتصادية والسياسية للاستعمار الجديد عليها من قبل الدول الأوروبية مقرونة بالامبريالية الاميركية .

والخلاصة بالإمكان القول ان الحدود التعسفية في المستعمرات السابقة ، والتي استعرضنا أسبابها الخمسة المتشابكة فيما بينها في واقع الحال ، أدت الى العديد من مشاكل الحدود على أثر الاستقلال ، كمشكلات الحدود والأقليات ومشاكل التنمية الاقتصادية المستحيلة من دون رؤوس الأموال الأجنبية الغربية بشروطها المجحفة بحق البلاد في أغلب الأحيان (تمويل سد الفولتا في غانا وتحوله الى قضية سياسية أطاحت بحكومة تكروما) . وقد وجدت هذه الدول الجديدة نفسها في مأزق حرج للغاية . فحدودها غير عقلانية ولا منطقية وتحتضن مشكلات قابلة للتفجر ، كما أن مصالحها الاقتصادية القومية خاضعة للوصاية الخارجية المتأتية عن التبعية الاقتصادية . ومع ذلك يفترض فيها أن تتحرك في هذا الإطار المذكور ، الذي هو على تمام التناقض مع العمل المتوجب للتكامل الاقتصادي مع الغير من الدول المجاورة بغية الخروج من التبعية والتخلف ومحاولة ولوج امكانيات النمو ، ومن بعد ، إذا أمكن ، التقدم .

وقد رأى البعض المخرج من المأزق المذكور في التكتلات الاقليمية المختلفة من اقتصادية وإدارية وسياسية . على أن الارتباط أو بالأحرى التبعية ، خصوصاً الاقتصادية والى حد كبير الثقافية ، بعد الحصول على الاستقلال السياسي ، قد حال دون قيام ما ذكرنا من تكتلات ، وفي حال قيامها أدى الى شلل فاعليتها ، خصوصاً وأن من رفض استمرار الوضع التبعي المذكور من الساسة جرت محاولات ربطه بعجلة التبعية المذكورة بالحسنى أو أزيح من الساحة بانقلابات عليه ، على ارتباط بالخارج بالطبع . مثالنا على ما ذكرنا الإطاحة بحكم لومومبا على أثر استقلال زائير (كونغو كنشاسا سابقاً) وتولي القيادة حكومة مرنة مثل حكومة سيريل أدولا أو منحازة للقوى الاستعمارية مثل حكومة مويس تشومبي .

أما في الحالات التي تم فيها قيام تكتل أو إئتلاف اقليمي كإتحاد مالي (مالي والسنغال) فإن القوى الامبريالية عملت على تفكيكه فيما بعد مستغلة عدم كفاية النضج القومي وتفرق الولاء بين القبلية والتجمع الحضاري واللغوي غير الواضح

المعالم والمفهوم لنظام الدولة الحديثة . فالحقيقة ان القوميات في افريقيا تتكون عبر عملية تطور قوى الانتاج وكذلك عبر النضال الوطني التحرري ، إنما معاقة من تمزق الولاء فيما بين المجتمع المحلي القديم والدولة الجديدة الحديثة وكذلك معاقة من التدخل الخارجي الذي يعرقل عملية التحرر الوطني المذكورة ؛ الأمر الذي يؤدي الى عدم النضج الكافي للقومية أو القوميات في الدول المرجوّة وبالتالي ضعفها في عملية صيرورتها . وللأمثلة الملموسة هنا بالإمكان مراجعة الهامش رقم (٥٥) .

الحدود السياسية والقوى القومية والتكتلات الاقليمية

إن التصنيف النوعي للحدود الى حدود اتصال وحدود انفصال رهن بظروف السلم والحرب . وبالتالي فالفصل والوصل عمل إرادي متعلق بإرادة الدول المتأتية عن مستوى تطورها الحضاري ، الناتج بدوره عن مستوى تطورها الاقتصادي ، الذي هو المحصّلة لمستوى تطور قوى الانتاج فيها في نهاية المطاف . هذا بالطبع بصرف النظر عن الظاهرات الطبيعية والبشرية لمناطق الحدود ، التي تصبح بدورها رهناً بما ذكرنا من تطور على مختلف الصعد والمستويات هو في الحقيقة نتاج تفاعل الظاهرات الطبيعية والبشرية المذكورة في علاقتها الجدلية فيما بينها وبين باقي الامتداد الجغرافي والتاريخي والحضاري للبلاد . والمحصلة لما ذكرنا هو اتجاه مركز ثقل الدولة الى المناطق العازلة واختراقها إذا اقتضى الأمر بما ذكرنا . وخير مثال لإمكانية تحرك الحدود المستقبلي من الفصل الى الوصل هو موقع البرازيل مع جاراتها كولومبيا والبيرو (٥٦) .

كما أن التاريخ يشهد على تكرار هذه الظاهرة على مر العصور ، حيث كانت تتصارع المجتمعات القديمة على مناطق الصيد الغنية وتتصارع القبائل على المراعي الخيّرة ، وفيما بعد الدول الوسيطة والحديثة على الموارد الأولية الضرورية للاقتصاد الزراعي والحرفي في المدن وخطوط البحار العالمية ، وفيما بعد الصراع القومي لأجل السيطرة الاقليمية والمناطق الحيوية للخامات وأسواق الاستيراد والتصدير وطرق التجارة العالمية اللازمة لها . وكل ذلك يتأتى عن تطور التكنيك والتكنولوجيا ، حيث الباعث هو الضغط السكاني الذي يفرض النمو الاقتصادي؛ الأمر الذي ينتج عنه تحرك مناطق الحدود الفاصلة ، من جراء ظروفها الطبيعية أو لهجرتها لأسباب سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية ، فتصبح واصلة وكما ذكرنا . وعندها تختزل هذه المناطق الى خط حدود الفصل الذي يصبح حامياً في بعض النقاط من جراء استمرار التطور الاقتصادي والنمو السكاني ، فتنفجر مشاكل الحدود . مثالنا على ذلك وادي الرين الأوسط كمنطقة تماس بين ألمانيا التي تعمل للتوسع غرباً وفرنسا للتوسع شرقاً فاندلعت بينهما الحروب الطويلة . هذا في حين أن منطقة التماس بينهما في النطاق الجبلي في سويسرا استمرت دون اندلاع أزمات خطيرة .

وفيما مضى كان هناك متسع من الأراضي لتحرك الجماعات من مكان الى آخر . أما اليوم فلم يعد هناك من شبر واحد من الأرض لم يقتسم ، الأمر الذي أدى الى خطوط الحدود المحكمة الاغلاق ما عدا للدخول والخروج ، وفقاً للقوانين الدولية . وقد صحب ذلك كما كان النتيجة المنطقية له : النضج القومي المرتبط بالمصلحة الاقتصادية للطبقة المسيطرة اقتصادياً بالطبع .

كما تنبغي الإشارة الى أن تاريخ أوروبا الحديث المرتبط بالقومية والاستعمار المتأتيين عن تطور قوى الانتاج وبشكل خاص في الصناعة ، هذا التاريخ يكاد يكون سلسلة من الحروب والدمار وتعديلات الحدود . فقد تحاربت كل دولة ، في وقت ما ، مع الأخرى ، كما تحالفت ، في وقت آخر ، مع كل دولة أخرى . فقد تحاربت النمسا وبروسيا ، وتحاربت فرنسا وانكلترا أكثر من مرة ، وتحاربت النمسا وروسيا على بولونيا ، وتحاربت الدانمرك والسويد ، وتحارب السويسريون مع النمساويين . ونابليون حارب كل أوروبا وألمانيا حاربت أوروبا مرتين . وفي كل مرة كانت تنتهي الحرب بغالب ومغلوب ومعاهدات واتفاقيات وحدود جديدة أو عودة الى حدود قديمة وتغيير جذري لحياة السكان في مناطق الحدود وتغيير للأوطان والجنسيات والتوجه الاقتصادي والثقافي واللغوي والحضاري . وكرونولوجيا الحروب الأوروبية منذ ظهور القوميات خير مثال لما نقول (أنظر الهامش رقم (٥٧)) .

وقد نتج عن هذه الحروب شبه العالمية بين الدول الأوروبية ظهور الأفكار التي أخذت تنادي بالتكوينات الاقليمية الكبرى (لنتذكر الجيوبولتيكا هنا) كطريق للخروج من مأزق القومية هذا . على أن الحقيقة تكمن فيما ذكرنا ، في الفصل الرابع العائد للدولة والأمة والمواطنية العالمية ، من تخطي التطور الاقتصادي ـ لاستحالة الأمر في الإطار القومي ـ الحدود القومية لأجل التلاحم مع الاقتصاديات الأخرى في الإطار الاقليمي فالدولي (الانتقال من الاقتصاد القومي الى الاقليمي فالكوني) من أجل الوقوف ، في الوقت نفسه ، في وجه مختلف التحديات (أنظر الفصل الرابع المذكور) .

وهذا الذي نقول ليس بجديد في التاريخ ويكمن في الاشارة الى امبراطوريات عصور الرق والاقطاع والرأسمالية (٥٨) . كما أن الأفكار الاقليمية في البناء السياسي الحديث وتطبيقاتها العملية تندرج ، بالنسبة للمدرسة البورجوازية ، في إطار الجيوبولتيكا بشكل عام ، وتتبدى ، حتى تاريخه ، بالنسبة لأوروبا الغربية . هذا في حين أنها تأخذ شكلاً مغايراً بالنسبة للمدرسة الماركسية في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي .وللتفاصيل بالنسبة لهذا الموضوع بتركيبه التحتي والفوقي بالإمكان مراجعة الفصل الرابع العائد للدولة والأمة والمواطنية العالمية .